الصباح الاقتصادية
12
العدد 3275 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1440 - الموافق 22 يناير 2019
Tuesday 22 January 2019 - No.3275 - 11 th Year

بعد استقطاع 10 في المئة لاحتياطي الأجيال القادمة

الحجرف: 7.7 مليار دينار... العجز المتوقع في الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة

- المرتبات والدعوم تستحوذ على 71 في المئة من إجمالي المصروفات
- الموازنة تقوم على افتراض انتاج يومي للنفط يقدر 2.8 مليون برميل

نايف الحجرف خلال المؤتمر الصحافي

- ماضون قدما في تنفيذ الإصلاحات على المالية العامة للدولة من خلال الحد من الهدر ومعالجة الاختلالات

قال وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الاثنين إن العجز المتوقع في الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 يقدر بنحو 7ر7 مليار دينار كويتي (نحو 25ر3 مليار دولار امريكي).

واضاف الوزير الحجرف في مؤتمر صحفي خاص للاعلان عن موازنة 2020/2019 ان إجمالي المصروفات للسنة المالية المقبلة يقدر بنحو 5ر22 مليار دينار (نحو 74 مليار دولار) على اساس متوسط سعر مقدر بنحو 55 دولار لبرميل النفط الكويتي.

وأوضح ان جملة الإيرادات المتوقعة خلال 2020/2019 تقدر بنحو 4ر16 مليار دينار (نحو 54 مليار دولار) منها نحو 5ر14 مليار دينار (7ر47 مليار دولار) ايرادات نفطية في حين بلغت الإيرادات غير النفطية 6ر1 مليار دينار (نحو 1ر6 مليار دولار).

وذكر الحجرف ان المرتبات والدعوم تستحوذ على 71 في المئة من إجمالي المصروفات في حين تبلغ المصروفات الرأسمالية نحو 17 في المئة من إجمالي المصروفات و12 في المئة مصروفات أخرى.

وأشار إلى أن العجز المتوقع في الموازنة والبالغ 7ر7 مليار دينار (نحو 25ر3 مليار دولار) يأتي بعد الاستقطاع السنوي إلى احتياطي الأجيال القادمة والبالغ 10 في المئة من الإيرادات موضحا ان هذا العجز ينخفض على أساس سنوي بنسبة 1ر2 في المئة.

وبين أن نقطة التعادل في الموازنة قبل استقطاع الاحتياطي للاجيال القادمة تبلغ 75 دولار أمريكي للبرميل في حين أن نقطة التعادل بعد الاستقطاع تبلغ 80 دولار أمريكي للبرميل.

ولفت إلى أن الموازنة تقوم على افتراض انتاج يومي للنفط يقدر 2ر8 مليون برميل.

وأكد الحجرف أن الموازنة تهدف إلى تحفيز نمو الإقتصاد الوطني من خلال المحافظة على المعدل المرتفع للمصروفات الرأسمالية بنسبة 17 في المئة مشددا على ضرورة الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية والبنى التحتية ذات الأولوية من ناحية والعمل على تأصيل نهج التحكم بمصروفات للحد من الهدر والصرف غير المسؤول من ناحية أخرى.

وتابع «إننا ماضون قدما في تنفيذ الإصلاحات على المالية العامة للدولة من خلال الحد من الهدر ومعالجة الإختلالات».

ولفت إلى تضمن الموازنة إجراءات حقيقية تتعلق بتسوية حساب العهد وتحصيل الديون المستحقة للحكومة تتضمن تسوية تبلغ 4ر341 مليون دينار (نحو 1ر1 مليار دولار) إضافية خلال السنة المالية المقبلة.

وقال إن مجلس الوزراء الكويتي اعتمد في اجتماعه الاسبوعي مشروع الموازنة وحوله إلى مجلس الأمة وفقا لإجراءات الدستورية معربا عن تطلعه إلى التعاون مع المجلس بغية إحداث نقلة في الأنظمة المحاسبية وجعل التقديرات المالية في الميزانية والأداء الفعلي في الحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية أسوة بالأنظمة العالمية الحديثة.

«صندوق التنمية» يوقع اتفاقية قرض مع الصين بتسعة ملايين دينار

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية اتفاقية قرض مع جمهورية الصين الشعبية بقيمة تسعة ملايين دينار كويتي (نحو 30ر6 مليون دولار أمريكي) للاسهام في تمويل مشروع توسعة مستشفى (غويانغ الثاني الشعبي).

وقال (الصندوق) في بيان صحفي أمس الاثنين إن إجمالي تكاليف المشروع من احتياطي الكميات والأسعار والضرائب والفوائد أثناء التنفيذ يقدر بحوالي 28 مليون دينار (نحو 92 مليون دولار).

وأضاف أن القرض سيساهم في تغطية نحو 32 في المئة من إجمالي تكاليف المشروع في حين ستقوم حكومة بلدية غويانغ الشعبية بتغطية باقي تكاليفه وأي زيادة قد تطرأ.

وأفاد بان المشروع يهدف إلى المساهمة في تغطية الطلب المتزايد على الخدمات الطبية خصوصا المتعلقة بامراض الدماغ والأعصاب من سكان إقليم غويتشو والأقاليم المجاورة عبر تنفيذ توسعة مستشفى غويانغ الثاني الشعبي.

وأكد الصندوق أن المشروع سيساهم في دعم التنمية الاجتماعية سواء في بلدية غويانغ مباشرة أو في إقليم غويتشو وفي الأقاليم المجاورة عموما لافتا إلى أن المشروع يتكون من أعمال بناء وتجهيز مبنى الدماغ والأعصاب التخصصي ومبنى شامل للعيادات الاخرى وبسعة 1400 سرير ومساحة بناء تبلغ حوالي 98 الف متر مربع.

وذكر أن مدة القرض تبلغ 24 سنة بما في ذلك فترة إمهال قدرها أربع سنوات وسيتم سداده على 40 قسطا بشكل نصف سنوي يستحق أولها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب اتفاقية القرض وذلك بعد انقضاء فترة الإمهال.

وبين الصندوق أن الفائدة على القرض تبلغ 5ر1 في المئة سنويا تضاف إليها نسبة 5ر0 في المئة سنويا لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ إتفاقية القرض.

وأضاف انه بتوقيع هذه الاتفاقية يكون قد قدم للصين 39 قرضا إذ سبق وان قدم 38 قرضا لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الاجمالية 289 مليون دينار (نحو 6ر982 مليون دولار).

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان بحضور سفير الكويت لدى الصين سميح حميات في حين وقعها نيابة عن الحكومة الصينية نائب مدير عام إدارة التعاون الدولي في وزارة المالية واشغ جونغ جينغ.

مؤشرات البورصة تحافظ على بريقها الأخضر للجلسة الثانية على التوالي

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 08ر0 نقطة ليبلغ مستوى 08ر5250 نقطة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 2ر123 مليون سهم تمت من خلال 3845 صفقة نقدية بقيمة 2ر18 مليون دينار كويتي (نحو 60 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر87 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4807 نقطة وبنسبة ارتفاع 06ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر78 مليون سهم تمت عبر 2255 صفقة نقدية بقيمة 4ر4 مليون دينار (نحو 52ر14 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 1ر4 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر5492 نقطة وبنسبة ارتفاع 03ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر44 مليون سهم تمت عبر 1590 صفقة بقيمة 7ر13 مليون دينار (نحو 21ر45 مليون دولار).

وكانت شركات (المصالح ع) و(مراكز) و(عقار) و(إنجازات) و(الراي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(بتروجلف) و(صكوك) و(أعيان) و(صناعات) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (سنام) و (المدن) و(كفيك) و(ع عقارية) و(وطنية د ق).

ارتفاع جماعي للمؤشرات

وتابع المتعاملون إفصاحات من شركات (لوجستيك) و(الرابطة) و(بورتلاند) بشأن دعاوى وأحكام قضائية فضلا عن الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة الشعيبة الصناعية وإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لأليات العرض والطلب المطبقة.

«هيئة الصناعة» تطلق رؤية واستراتيجية البلاد الصناعية 30 الجاري

قالت الهيئة العامة للصناعة إن رؤية واستراتيجية الكويت الصناعية وتصوراتها المستقبلية حتى عام 2035 المزمع إطلاقها بالتزامن مع ملتقى الكويت الصناعي الذي تنظمه في 30 يناير الجاري ستحظى بأبعاد وعهد جديد لإيجاد بدائل رديفة لمدخول الدولة من النفط.

وأوضح المدير العام للهيئة العامة عبدالكريم تقي في بيان صحفي ل(الصناعة) أمس الاثنين أن هذه الاستراتيجية ترتكز على أساس التحول نحو قطاع نموذجي متطور عبر بناء قواعد اقتصادية متينة لتعزيز الاقتصاد الوطني.

وأضاف تقي أن الاستراتيجية تقوم على أساس الشراكة في القرار والرؤية المشتركة بين طرفي العلاقة في القطاع الصناعي تماشيا مع رؤية الدولة التنموية الشاملة وطموحات وتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وذكر أن الاستراتيجية تتضمن للمرة الأولى إفساح مجال أوسع للبحث العلمي لتعزيز دور البحث والتطوير في زيادة القدرة التنافسية للصناعة وتطويع التكنولوجيا الحديثة في تطوير الإنتاج وسبل زيادة حجم الصادرات من المنتجات الصناعات التحويلية إضافة إلى رفع قدرة الصناعة على استيعاب مخرجات التعليم من القوى العاملة الوطنية.

وبين أن الهيئة ستعمل على إعادة هيكلة الناتج الصناعي ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الإقتصاد سنويا لنسبة 3ر8 في المئة فضلا عن تفعيل خطط استكمال البنية التحتية للصناعة كربط تطوير الموانئ بالرؤية الصناعية لتحقيق التناغم والتنسيق في الأهداف.

ولفت إلى أن «آمالنا كبيرة وطموحاتنا عالية لعمل بصمة وتحول حقيقي يرتكز على دعم الصناعات القائمة وتلبية متطلبات الصناعيين وزيادة الصادرات الصناعية واستقطاب الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوجيه الشباب الكويتي للعمل في القطاع الصناعي». وفيما يتعلق بالملتقى أفاد تقي بانه ينطلق بطموحات وآفاق كبيرة تحت شعار (عهد صناعي جديد رؤية وشراكة) مشيرا إلى أن الملتقى سيشهد حوارا بناء ونقاشا علميا مع القطاع الخاص والمعنيين بالصناعة.

وأكد أن الملتقى يهدف إلى تشجيع مستثمري القطاع على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتشجيعهم على الاستثمار في القطاعات الحديثة ذات القيمة المضافة والبدء في تطبيق انظمة المسح الصناعي الإلكتروني لتحديد وتشخيص العوائق والعقبات ومعالجتها معالجة فعلية.

وبين أن التحدي الأكبر والثقلة النوعية يبدآن من المدن الصناعية واستكمال المشاريع التنموية مثل (مشروع التكنولوجي بارك) الصناعي الذي يستهدف فتح المجال أمام قطاعات الطاقة البديلة والطاقة المتجددة والبتروكيماويات وبدء استغلال العلاقات التجارية والاقتصادية في نقل الخبرات التكنولوجية لتنمية وتوسع القطاع الصناعي في البتروكيماويات.

«التجارة»: 2815 طلب إيداع علامة تجارية في ديسمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس الاثنين تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 2815 طلب إيداع علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال شهر ديسمبر الماضي.وقالت الوزارة في بيان صحفي إنها أنجزت 974 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و930 معاملة نشر علامة تجارية و909 معاملات تسجيل علامة تجارية وإصدار شهادة لها خلال الفترة ذاتها ومعاملتي طلب تسجيل علامة جماعية وعلامات مراقبة. وأضافت أنها أنجزت 281 معاملة تجديد العلامات التجارية و413 طلب تاشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل في الشهر ذاته.

وذكرت أنها تلقت 27 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية منها 24 طلب اعتراض على قبول تسجيل علامة تجارية و3 طلبات تحديد جلسة لسماع الأقوال في حين تلقت 473 طلبا لنشر التأشيرات و57 مستخرجا و9 تظلمات خلال المدة المذكورة.